



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

نحو استراتيجية لتطوير السياحة العراقية

أحمد حسن علي

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط



عن المركز

مركز البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرٌ ربحيٌّ، مقره الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويُسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٌ، وإيجاد حلول عملية جلية لقضايا معقدة تهمّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

© حقوق النشر محفوظة 2018

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

نحو استراتيجية لتطوير السياحة العراقية

أحمد حسن علي *

باتت السياحة قطاعاً مهماً ذا تأثير جوهري على تنمية الاقتصادات، إذ تعمل على توفير فرص العمل وزيادة الناتج القومي للبلدان. وصار القطاع السياحي لكثير من الدول مصدراً مهماً للدخل القومي. وتعتمد قدرة الاقتصاد الوطني للدولة ما على الاستفادة من السياحة بالاستثمار في تطوير البنية التحتية الالزمه، ومقدرة تلك الدولة على توفير احتياجات السياح.

ولدى العراق إمكانات سياحية ومقومات لتطوير هذا القطاع ب مختلف أشكاله بعد رسم سياسة واضحة لجذب المستثمرين. وفي هذه الورقة نعرض دراسة عن فرص التنمية السياحية وتحدياتها في العراق، وتأثيرها في الاقتصاد العراقي، ومدى احتمالية زيادة الدخل القومي، وتوفير الكثير من فرص العمل للسكان.

المقومات السياحية في العراق

بعد 37 عاماً من الحروب والأزمات الداخلية المستمرة منذ عام 1980 وحتى نهاية عام 2017 -حينما أعلنت الحكومة العراقية نهاية الحرب على تنظيم داعش- تستند أمم صانع القرار العراقي فرصة الحديث عن إمكانية تطوير القطاع السياحي؛ ولكن السنوات الطويلة من الحروب والأزمات خلقت انطباعاً عاماً في ذهنية السائح الأجنبي، فالعراق بلد الحروب الذي لا يريد إلقاء السلاح ذي النزعة العسكرية والمجتمع المسلح، وإن إمكانية السفر إلى العراق لغرض السياحة مغامرة محفوفة المخاطر. فحين إجراء بحث يسير باللغات المختلفة عن العراق على شبكات الفضاء الإلكتروني، تتضح الصورة في ذهنية العالم من صور المحروب والخراب والفساد.

لكن ما الذي يمتلكه العراق ويستطيع فيه أن يغير تلك الصورة النمطية ويصير محطة للسفر والسياحة؟!

إن العراق بلد غني بالتراث القديم لما قبل الأديان السماوية الثلاثة وما بعدها؛ بما يمتلكه من أماكن تأريخية وثقافية وبيئية ودينية، ويقدر عدد المواقع الدينية والتاريخية الأثرية والطبيعية والثقافية في العراق بـ(6500) موقع لم يتم الاهتمام بالأساليب منها بالنحو المطلوب، فيما تم تجاهل الكثير

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

منها. وإن توجه الحكومة العراقية لرسم استراتيجية في تبني هذه المواقع بالنحو المطلوب سوف يتحقق دخلاً هائلاً للاقتصاد العراقي.

وفي الثقافة الغربية - وعلى وفق للكتاب المقدس في الديانتين المسيحية واليهودية - فإن النبي إبراهيم ينحدر من بلدة أور التي تقع في جنوب العراق التي فيها أيضاً موقع جنة عدن الإنجيلية، وتلقب أيضاً بمهد الحضارات، إذ كانت موطنًا لبعض أعظم المراكز الحضرية في العالم بما في ذلك أور، وبابل، ونيروى، والمدائن، وبغداد.

والعراق القديم هو مسقط رأس بعض أهم الاختراعات في العالم، مثل (الساعة 60 دقيقة) و(الدقيقة 60 ثانية) والعجلة والكتابة وأول تقويم دقيق والخرائط الأولى والمدارس الأولى. وأشهر قصة أطفال (علي بابا والأربعين حرامي) كتبت في العراق منذ ألف عام.

إن ثقافة أكثر من مليار ونصف من المسيحيين من يقرؤون الكتاب المقدس يجدون أن الشعب الأكبر ذكراً هم بنو إسرائيل، ثم شعب العراق ولكن بأسماء أخرى مثل بابل وبلاط ما بين النهرين. وإن لاسم العراق جذوراً عميقاً ومهماً جداً في الكتاب المقدس، والكثير من قصص العهد القديم والجديد تتحدث عن بابل، وأور، وغيرها من بلاد العراق. فمن القصص المهمة في الكتاب المقدس هي قصة (النبي نوح الذي أنشأ السفينة، وقلعة بابل، وأور، والنبي إبراهيم، والسيدة راحيل العارقة زوج النبي إسحاق، وملكة آشور التي أنهت وجود دولة السامرة (إسرائيل الشمالية) ذات القبائل العشر الإسرائيلية، وبابل التي غزت القدس وقضت على دولة إسرائيل الجنوبيّة ونفت معظم سكان قبيلتي يهودا وبنiamين إلى بابل، والنبي حزقيال (ذو الكفل)، والنبي دانيال اللدان عاشا ببابل ضمن قصة النفي الإسرائيلي، وقصة الرجال العبرانيين الثلاثة مع المسيح، وغيرها من القصص الكثيرة^(١).

ويعد العهد القديم (كتاب اليهود المقدس) مصدر تأريخي للمؤرخين الغربيين عموماً ومن أقدم الوثائق التاريخية التي بقيت محفوظة، دون التقيد بالهالة التي فرضتها على اليهود. وفي مقابلة للكاتب مع بعض النخب الأوروبية من المثقفين، تساؤلوا عن كيفية زيارة الأماكن الأثرية في العراق وتحديداً بابل وأور!

ومن المقومات الأخرى للسياحة العراقية، تبلغ مساحة الأرض العراقية أكثر من (437) ألف كيلو متر مربع في موقع جيد بالشرق الأوسط، وهي مساحة واسعة بطبعها مختلفة من جبال في الشمال مروراً بالسهول الواسعة في الوسط والجنوب، حيث الأهوار والأراضي المنخفضة المستنقعية

التي تجمع مياه نهري دجلة والفرات.

وفي الشمال تصل قمم الجبال إلى (3600) متر فيما في أقصى الجنوب تكون بالكاد فوق مستوى سطح البحر. ولعل أهم ما يمتلكه العراق هو النهران العظيمان اللذان يمتدان من الشمال إلى الجنوب، إذ يمتد نهر دجلة بمسافة (1.418) كيلومتراً في العراق بينما يسري نهر الفرات على مسافة (1.213) كيلومتراً، ويلتقي النهران في أقصى الجنوب حيث يشكلان شط العرب النهر الذي طوله (185) كيلومتراً قبل أن يصب في الخليج⁽²⁾.

وقد سعت الحكومات العراقية المتعاقبة بعد 2003 إلى إعادة ملء الأهوار التي جُففت معظمها في عهد صدام حسين. ومع بعض العمل الجاد لإحياء الأهوار عادت بعض أنواع الأسماك والطيور من جديد. وبحلول عام 2008، أُستعيدت معظم مياه الأهوار بما في ذلك الأهوار الكبيرة، وقد أُدرجت ضمن قائمة اليونسكو للمناطق التراثية العالمية⁽³⁾.

لذا فإن العراق يمتلك مقومات الجذب السياحي الخارجي والداخلي كما أشرنا من العمق التاريخي ذات البعد المقدس، والتنوع الجغرافي في الشمال الجبلي والجنوب حيث الأهوار، والعتبات المقدسة التي لا تخضع للمنافسة. ويجدر الذكر أن المراقد المقدسة ليست حصراً على المسلمين الشيعة، بل السنة أيضاً، لوجود ضريح الإمام أبي حنيفة النعمان، والإمام أحمد بن حنبل، وأضرحة أئمة الصوفية، مثل: الشيخ عبد القادر الكيلاني، وغيره من شيوخ الطرق الصوفية.

وقبل إعلان الحكومة العراقية نهاية الحرب على الإرهاب نهاية العام الماضي، أشارت بعض التقارير الرسمية إلى أن عدد السياح ازداد من (1.5) مليون عام 2014 إلى قرابة (3.5) مليون عام 2017، على الرغم من أن معظمها كانت لزيارة العتبات الدينية الشيعية، وتحديداً في مناسبة الأربعينية الإمام الحسين -عليه السلام-، مع ملاحظة أن السكان العراقيين يتبرعون في خدمة زوار الأربعينية مجاناً؛ ما يعني عدم الاستفادة الاقتصادية⁽⁴⁾.

أنواع السياحة الممكنة في العراق

يمكن تصنيف القطاع السياحي في العراق على وفق احتياجات السائحين، وأسباب سفرهم إلى أربع فئات رئيسية هي: السياحة الترفيهية، والسياحة البيئية، والسياحة الثقافية، والسياحة الدينية.

وتعتمد السياحة في كل بلدان العالم بنحو كبير على السياحة الداخلية التي يتنقل فيها المواطنين

داخل البلاد نفسها، مما يوفر الكثير من فرص العمل، ويدر الدخل الجيد بدلًا من شراء العملات الأجنبية وإنفاقها خارج البلاد. وحينما تنجح السياحة الداخلية عبر التسويق والترويج الصحيح في جذب السياح المحليين، تنجح قطاعات السياحة في جذب السائح من الخارج فيما يعرف بالسياحة الخارجية.

أولاً: السياحة الترفيهية:

هي سياحة العطلات للسائحين الذين يسافرون لقضاء أوقات ممتعة بعيداً عن الروتين اليومي، أو لزيارة الأصدقاء والأقارب. ويرغب هؤلاء عادة في الحصول على الراحة والاسترخاء هرباً من الروتين المعتاد. ومن الأمثلة على هذا النوع من السياحة، زيارة مدن أو مناطق مشهورة بفنادقها ومطاعمها ومحال الاستجمام فيها، والقيام برحلات بحرية أو نهرية على متن سفن أو بواخر سياحية، والاسترخاء على الشواطئ، والتنقل بين المدن، وقضاء أوقات ممتعة في مناطق ذات طبيعة جغرافية مختلفة. وتعد سياحة التسوق والسياحة الصحية للعلاج ضمن السياحة الترفيهية.

وشهدت السياحة الترفيهية للعراقيين زيادة في أعداد المغادرين خارج العراق نحو تركيا وإيران ولبنان والأردن والهند وغيرها من الدول؛ ويعود السبب الرئيس لعدم وجود رؤية واضحة لدى الدولة العراقية في كسب المستثمرين في مجال السياحة الترفيهية الذين يرغبون في تقديم أنواع متعددة من الخدمات الترفيهية.

وباستثناء إقليم كردستان في شمال العراق، فإن السياحة الترفيهية في مناطق وسط وجنوب العراق تكاد تكون شبه معدومة. ومع أن كردستان نجحت في استقطاب السياح العراقيين من وسط وجنوب العراق في أثناء موسم عيد الفطر الماضي في شهر حزيران بنسبة زادت (40%) مقارنة مع العام الماضي بحو (139) ألف سائح دخلوا إلى محافظة السليمانية وحدتها؛ بسبب مناخها المعتدل في الصيف، بيد أن السياحة من خارج العراق إلى مناطق كردستان تعد ضعيفة أيضًا⁽⁵⁾.

ويبدو أن تركيا هي الوجهة السياحية الترفيهية الأفضل للعراقيين، إذ أشارت تقارير إعلامية نقلاً عن مصادر رسمية تركية إلى أن أكثر من (137) ألف سائح عراقي قد زاروا تركيا في عام 2017، وازداد العدد إلى (150) ألفاً حتى نهاية تموز 2018⁽⁶⁾.

وحتى يتحول العراق إلى وجهة للباحثين عن السياحة الترفيهية الداخلية من قبل القادمين من

الخارج، فإن هناك ضرورةً لتحسين البنية التحتية، وتوفير الخدمات، والاهتمام بالفنادق، والنزل – ولا سيما تلك الموجودة في المناطق السياحية–، وإقان الترويج، والدعائية، والإعلان.

ويعد دخول العراق لسوق التنافس بخدمات ومرافق سياحية ضعيفة أو معدومة أمراً غير مجدٍ تماماً مع دول أخرى تفوقت في الترويج للسياحة، في وقت لم تعمل الحكومات السابقة – ربما بسبب الحروب والأزمات الداخلية– على توقيع الاتفاقيات الخاصة بالسياحة مع القطاع الخاص.

وعلى الرغم من وجود شركات سياحية محسوبة على القطاع الخاص العراقي التي حاولت بنفسها الترويج بما يشد السياح إليها، لكن هذه الجهات لا تستطيع تغيير الوضع جذرياً دون تدخل الحكومة وطرح رؤية متكاملة لتطوير هذا القطاع. وهناك بعض المشاريع الترفيهية الاستثمارية التي يمكن للحكومة طرحها على القطاع الخاص لكن ضمن ضوابط ومحفزات تشجع المستثمرين.

مدن وحدائق الألعاب

تمثل أحد أهم عناصر السياحة الداخلية الترفيهية في إقامة مدن وحدائق الألعاب الموجودة في كثير من دول العالم التي يزورها ملايين السياح سنوياً. وتعود هذه المدن والحدائق بفوائد اقتصادية واجتماعية التي من شأنها أن تولد طرق تبادل ثقافية جديدة في تلك المناطق.

وحين الحديث عن تكلفة تشييد مدن الألعاب –نجد على سبيل المثال– أن الحكومة التركية طرحت على القطاع الخاص إنشاء مدينة ألعاب متوسطة الحجم بتكلفة (100) مليون يورو تقريباً باستثناء تكلفة شراء الأرض. وتساعد مدن الألعاب في نمو المردود السياحي، إذ إن الأسر التي لديها أطفال تفضل الأماكن الترفيهية أكثر. وبحسب تقدير المصادر الرسمية التركية فإن الأماكن الترفيهية في تركيا تحصل على (12) مليار دولار سنوياً (تركيا 80 مليون نسمة) مع توقع في زيادة بالإرباح⁽⁷⁾.

إن إنشاء مثل هذه المدن الترفيهية ذات الحدائق المائية في مناخ حار لمعظم شهور السنة كمناخ العراق، سيدر على القطاع الخاص والدولة بنحو عام واردات كبيرة، وفي الوقت نفسه سيوفر فرص عمل كثيرة. وإن نماذج مثل (ديزني لاند) الموجودة في باريس وأورلاندو بالولايات المتحدة تعدّ من مدن الألعاب المركزية في العالم. وفيما تحتوي (ديزني لاند) على ألعاب تناسب الأطفال، تم تشييد مدن ألعاب للكبار.

وصارت تلك المدن الترفيهية مصادر مستدامة للدخل المحلي في المحافظات التي تُنشأ فيها. وإن توقيع الحكومة الاتحادية ببغداد أو الحكومات المحلية اتفاقيات مع أصحاب الشركات الرصينة مثل (ديزني لاند) أو غيرها أمر مهم في تنشيط السياحة الترفيهية الداخلية التي إن نجحت ستتحفز السياحة الداخلية ثم الخارجية.

وتعتمد بعض الدول نماذج خاصة بها من مدن الألعاب مثل فيلاند في إسطنبول التي تشغله مساحة (600) ألف متر مربع، في تصميم مشابه لمدينة (ديزني لاند) مع الخدمات الثانوية المتنوعة الملحوظة بها. وتشتمل تلك المدينة على ثلاثة أقسام (قسم الأساطير، وقسم الألعاب، وقسم المغامرة)، فضلاً عن مركز كبير للتسوق مع مسرح، وسينما، وموقف للسيارات، ومصلى، وعيادة طبية⁽⁸⁾.

إن طرح مشروع إنشاء مدينة ألعاب على الاستثمار على غرار (ديزني لاند) أمر ضروري لتنشيط السياحة الترفيهية، وكانت مصر قد طرحت مشروعًا مماثلاً بتكلفة وصلت إلى (3.3) مليار دولار على مستثمرين غربيين وخليجيين⁽⁹⁾.

ومن التجارب الناجحة الأخرى، مشروع مدينة ألعاب الأطفال في المكسيك التي اعتمدت على فكرة التعليم الترفيهي عبر المزج بين التعليم والتسلية التي جذبت المدارس وأولياء أمور الأطفال. واعتمد المشروع على مستثمرين تواصلوا مع الشركات التجارية المعروفة ونجحوا في استخدام العلامات التجارية لتلك الشركات التي صارت الراعي الرسمي للمشروع، ودفعت الأموال مقابل وجودها في مدينة الألعاب؛ وبلغت عائدات المشروع السنوي حوالي (400) مليون دولار من فروعها المختلفة مع ملاك زاد على عشرة الآف شخص.

وتقوم فكرة مدينة ألعاب الأطفال على قاعدة تمثيل ومحاكاة الأدوار المهنية للكبار، إذ تربط فيها كل شركة وظيفة من الوظائف بمثيلتها في العالم الحقيقي. على سبيل المثال: تقدم شركة طيران ما لعبةً تجعل فيها الأطفال يقودون طائرة، أو تصمم شركة مصرافية لعبةً تعلم الأطفال كيف يفتحون حساباً مصرفيًا، وهكذا⁽¹⁰⁾.

قرى الواحات الصحراوية

إن العراق الذي في جزء كبير منه بطبعه صحراوية قادر على إنشاء منتجعات في الصحراء، بالاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي أنشأت مراكز سياحية في الصحراء. ومن الأمثلة الناجحة

على القرى السياحية في الbadia، منتجع المها في الإمارات العربية المتحدة الذي يبعد (65) كيلومتراً من دبي. وقد أنشئ هذا المنتجع بطاراز عربي جليل على هيئة بيوت غير مرتبطة بعضها تتوسطها برك للسباحة بين الرمال فيما تنتشر أشجار النخيل داخل القرية⁽¹¹⁾.

وتوجد القرى السياحية الصحراوية على شكل تشكيلات سكنية مع مطاعم ومقاهٍ ومراكز رياضية، بما يجعلها مخصصة للسياحة العائلية في أجواء تشبه الواحات المائية الخضراء داخل الصحراء.

ومن النماذج الأخرى، القرى السياحية التي تقام على الأنهر؛ على سبيل المثال: تعد قرية (ذا فيلاج) في لبنان التي تشغّل مساحة (6500) متر مكعب بما فيها من مطاعم ومقاهٍ وحدائق، بأنّها مشروع سياحي ناجح في استقطاب الرحلات العائلية⁽¹²⁾.

وعند مراجعة تجارب الدول الأخرى التي تشابه العراق في طبيعتها الجغرافية، نرى نماذج من القرى الصحراوية تعرف باسم الواحات، والواحة عبارة عن قرى موجودة في الصحراء، وتعتمد على المياه الجوفية. ويختلف حجم الواحة من بركة صغيرة مع مجموعة من النخيل إلى قرية كبيرة مع مساحات زراعية واسعة.

وفي الحقيقة أنها واحات اصطناعية تعتمد على الآبار التي تستخرج المياه الجوفية، وتشهد هذه الواحات درجات حرارة تساعد على نمو النباتات بشكل سريع، ولا سيما أشجار النخيل التي تزين جميع الواحات الصحراوية فيما يمكن زراعة الحمضيات، والخضروات، والحبوب.

وفي أمور على الواحات في العراق، تعدد منطقة عين التمر التي يعود تاريخها إلى ألف سنة قبل الميلاد، وتقع غرب مدينة كربلاء المقدسة، مكاناً يمكن أن يستفيد منه في تحقيق أنشطة سياحية ترفيهية، ودينية، وثقافية، وعلاجية؛ لوجود مقامات إسلامية، وقصور، وقلاع تأريخية بالقرب منها مثل: قصر الأخيضر، فضلاً عن كنائس أثرية، وشهاد تأريخية إسلامية، خاصة بأهل بيت النبي -عليهم السلام-، والعيون المعدنية التي تستخدم لأغراض صحية⁽¹³⁾.

وهنا نتحدث عن إطلاق برنامج متكمال في إنشاء واحات سياحية من قبل الحكومة بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومشاركة المستثمرين. ففعيل مثل هكذا برنامج يستغرق سنوات ويشمل تطوير الأماكن التراثية، ومشاريع المياه الجوفية، وتدريب سكان المنطقة على صناعة المنتجات المحلية السياحية، وتنفيذ مشاريع السياحة الترفيهية، ومشاريع في الزراعة التي تعتمد الوسائل الحديثة

في الري، ومشروع في استخدام الطاقة الشمسية، فضلاً عن مشاريع النقل والاتصالات.

الأهوار

إن منطقة الأهوار في جنوب العراق من المناطق المؤهلة لإقامة القرى السياحية والاستفادة من المسطحات المائية في محافظات (البصرة، وذي قار، وميسان). وتكثر الأسماك في الأهوار مع الطيور المهاجرة، وتشتهر بزوارقها التقليدية، وبيوت أكواخ القصب. وتعد مناطق الأهوار في العراق من أكبر المسطحات المائية في الشرق الأوسط، وتتكون من ثلات مناطق رئيسة هي: هور الحويرة، والأهوار الوسطى، وهور الحمار.

ويعتقد الخبراء إن طبيعة منطقة الأهوار مع وجود ثروة سمكية والطيور يمكن أن تجعلها منطقة سياحية، فيما إذا نجح القطاع الخاص بإنشاء فنادق صغيرة مع مطاعم ومقاه، والاستفادة من الزوارق الصغيرة للتنقل والاستجمام. وكل ذلك غير ممكن إلا إذا أقامت الحكومات المحلية شبكة من الطرق البرية مع تهيئه الظروف الأخرى من مقومات البنية التحتية.

يقع هور الحمار الذي يبلغ طوله (120) كيلومتراً وعرضه (25) كيلومتراً في الجزء الجنوبي الشرقي من العراق بين محافظتي ذي قار والبصرة، ويتجذب قسمه الشرقي من الأنهر الصغيرة المتفرعة من شط العرب فإن جزءه الغربي يعتمد على الأنهر المتفرعة من نهر الفرات. أما هور الحويرة الواقع في الجانب الشرقي من نهر دجلة في محافظة ميسان والبصرة المجاورة للحدود الإيرانية، فيبلغ طوله (80) كيلومتراً وعرضه (30) كيلومتراً، ويتجذب من السيول الموسمية ونهر دجلة⁽¹⁴⁾.

وحافظت الحكومات العراقية بعد عام 2003 التواصل مع المنظمات الدولية لتفعيل النشاط السياحي والبيئي في منطقة الأهوار بعد إدراجها في لائحة التراث العالمي. ومرة أخرى، نرى أن القطاع الخاص لن يتمكن من إقامة القرى السياحية، وأماكن للسكن، ومرافق للزوارق في الأهوار ما لم تكن هناك رؤية حكومية تشجع الاستثمار وتنظيمه.

وعلى الرغم من ارتفاع أعداد السياح إلى الأهوار بعد انضمامها لـلائحة التراث العالمي، إلا أنها ما تزال تفتقر للكثير من الخدمات الأساسية التي يتطلبهها نجاح النشاط السياحي وازدهاره. على سبيل المثال: إن أول ما يواجه السائح إلى مركز الأهوار في منطقة الجبايش في محافظة الناصرية هو رداء الطريق القديم ذي الممر الواحد من أجل رحلة آمنة للسياح بعد ازدياد الحوادث المرورية.

تفتقر المناطق السياحية في الأهوار إلى الخدمات الصحية، ولا تستوعب أعداد السائحين، فضلاً عن مشكلة النظافة؛ وهو ما يتطلب إنشاء مجاميع صحية في مناطق متفرقة من الأهوار تلبي حاجات السائحين. ومن المشكلات الأخرى هي تفاقم مشكلة التلوث البيئي عن مخلفات السائحين الذين يرمون قناني الماء والأكياس في مياه الأهوار؛ لعدم وجود حاويات لجمع النفايات في معظم الأماكن أو لوحات ارشادية للتنوعية البيئية.

وتعيب المنتجعات والمشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة في الواقع السياحية بالأهوار، مثل: المطعم، والمحال التجارية، والأكشاك، فضلاً عن محال لبيع الصناعات الحرفية التي تشتهر بها مناطق الأهوار.

وعلى الرغم من أن منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونسكو) كانت قد ضمت الأهوار والمناطق الأثرية فيها (أور، وأريدو، وهور الحمار، والحويرة، والأهوار الوسطى، والوركاء في المثنى) إلى لائحة التراث العالمي، بيدَ أن الخدمات السياحية في تلك المناطق لا تتناسب مع النشاط السياحي⁽¹⁵⁾.

السياحة العلاجية

حتى عام 2003، اعتمدت الدولة العراقية على(12) كلية لطلب العام وطب الأسنان الحكومية في تخريج الأطباء المتميزين الذين عملوا بكفاءة في المستشفيات العراقية والقطاع الخاص. وبعد عام 2003، أنشئت خمس كليات طب حكومية إضافية مع (15) كلية طب وطب أسنان للقطاع الخاص. وفيما كان عدد المخريجين سنويًا من كليات الطب حتى 2003 نحو (3000) ألف طالب، بلغ العدد نهاية عام 2017 زهاء (12) ألف سنويًا يعملون في (260) مستشفى حكوميًّا و(121) مستشفى للقطاع الخاص⁽¹⁶⁾⁽¹⁷⁾.

وانعكست الظروف الأمنية والسياسية على الوضع الطبي في العراق، وفيما كانت كلية الطب وطب الأسنان في السابق للطلبة المتفوقين، لكن الآن دخل إلى السلك الطبي كثير من الطلبة غير المؤهلين لغایات اجتماعية أو للحصول على الوظيفة الحكومية فقط. وكانت النتائج سلبية على الرغم من محاولات وزارة التعليم وضع ضوابط صارمة.

وقد باتت النتائج العكسيّة واضحة في توجه المرضى لطلب العلاج أو إجراء العمليات الجراحية

في الخارج. وإن نظام التعيين المركزي الحكومي نشر الأطباء بكثافة في المستشفيات الحكومية، وسط شكاوى المواطنين بعدم تلقي الخدمة الطبية المناسبة، إما بسبب تاريخي بعض الأطباء وإما لغياب المواد الطبية الالزمة وأجهزة الفحص والتشخيص.

واستفادت بعض الدول على حساب العراق في تحقيق السياحة العلاجية واستقبال المرضى العراقيين، بعد أن انتشرت وكالات سفر تروج للعلاج خارج العراق. وأصبحت الهند الوجهة المفضلة للسياحة الطبية؛ بسبب أسعارها المناسبة وخدماتها الجيدة. وجاءت الأردن، وتركيا، وإيران في المرتبة الثانية بالتنافس في استقبال العراقيين للعلاج.

والملاحظ أن هناك ارتفاعاً في أعداد المسافرين العراقيين للعلاج بالخارج مقارنة بالسنوات الماضية، ولا تقتصر الأعداد على الميسورين، بل تشمل ذوي الدخل المحدود من يحصلون على المال بطريقة أو أخرى لعلاج الحالات الطبية الصعبة⁽¹⁸⁾.

إن فكرة تبني القطاع الخاص في العراق لإنشاء مستشفى بمقاييس هندية متخصصة بالأمراض المختلفة أفضل من سفر العراقيين للعلاج في الهند. على سبيل المثال: لو نجحت الحكومة ببغداد في جذب المستثمرين الهنود لإنشاء أكثر من مستشفى للقطاع الخاص في بغداد، أو البصرة، أو الموصل، أو في بقية المحافظات، ونقل النسخة الهندية بمقاييسها وأجهزتها، فإن ذلك سيحقق ففزة في السياحة العلاجية العراقية للداخل.

وسبب توجه الكثير من العراقيين إلى الهند للعلاج هو الأجور المناسبة مع جودة العلاج؛ ومن هنا، فإن الدعوة إلى الاستثمار في بناء مستشفيات هندية على غرار المستشفيات التركية أو الإيرانية حل ممكن، مع تفعيل نظام التأمين الصحي للقطاع الخاص بنحو يسمح للمشترين في نظام التأمين الصحي العلاج في المستشفيات الخاصة، بدلاً من إنفاق أموال طائلة عند السفر للخارج. وهناك عدة عوامل تشجع العمل الطبي الهندي في المحافظات العراقية لكثرة الراغبين بالسفر إلى الهند وتلقي العلاج⁽¹⁹⁾.

ثانياً: السياحة البيئية

تشمل السياحة البيئية السفر إلى المناطق ذات الطبيعة الجغرافية المختلفة والقيام بمعامرات سياحية للذين يريدون تجربة أمور غير اعتيادية، مثل: المشاركة في الأنشطة المثيرة كتسليق الصخور،

وركوب القوارب النهرية، والقفز بالمظلات، والغوص في المياه. ويمكن أن تتضمن مشاهدة الطيور وزيارة الأرياف النائية مع الاستمتاع بالطعام وصيد الأسماك. ويمكن عدّ سياحة الهوايات والسياحة الاجتماعية أيضاً جزءاً من السياحة البيئية.

ويتمتع العراق بمناطق جبلية وصحراوية توفر فرصة الاستمتاع بالغمارات للراغبين بالرحلات المعروفة (بالسفاري) التي يمكن أن تنتشر في المناطق الصحراوية القرية من الآبار أو عند الأهوار، حيث توفر شركات السياحة الخيام والمعدات الالزمة. وتصلح صحراري جنوب العراق في كثير من مناطقها لإقامة سباقات السيارات، والدراجات، وركوب الجمال.

وحين النظر إلى الطبيعة البيئية في العراق نجد أنها تحتوي على جميع المكونات البيئية الطبيعية. وتنقسم البيئة العراقية عدة أقسام، هي: الأهوار، ومناطق المضاب والتلال، والمناطق السهلية ما بين نهر دجلة والفرات، والمناطق الجبلية، والمناطق الصحراوية.

إن كل مقومات السياحة البيئية موجودة في العراق التي يمكن أن تترجم إلى عدة نشاطات، مثل: تسلق الجبال، ورحلات مراقبة الحياة البرية من طيور ونباتات، والرحلات الصحراوية التي تهدف إلى الخروج إلى الطبيعة دون قيود حضارية، وإقامة حفلات الشواء القائمة على وسائل بدائية تضمن بحرية صفاء ذهني وروحي للسائح، ورحلات تصوير الطبيعة. وكل تلك النشاطات ما هي إلا أمثلة على تنوع الحالات التي يمكن للسائح من خلالها قضاء وقت ممتع.

ويمكن أن تشمل السياحة البيئية عدة نشاطات منها:

- الفعاليات الرياضية النهرية مثل: السباحة، والغطس.
- التخييم في العراء.
- مشاركة المجتمع المحلي نمطه المعيشي لمدة ما، ولاسيما في السكن والطعام في منازل تقليدية حقيقة، مثل بيوت القصب في الأهوار.
- المهرجانات الشعبية التراثية.
- المعارض الحرفية والفنية.

ويوجد نهر دجلة والفرات وروافدهما والبحيرات المتعددة، فإن العراق يتمتع بعية على العديد من جيشه في العالم العربي للسياحة القائمة على المياه، وهناك إمكانات كبيرة للاستثمارات الخاصة في مشاريع السياحة النهرية.

وتعتَّدُ أهوار العراق موطنًا لكثير من التنوع الحياني، فضلاً عن أسلوب حياة سكان الأهوار الذين حافظوا على التقاليد القديمة في المعيشة التي تعود إلى العهد السومري، وتمثل الأهوار إمكانات فريدة ورئيسة للسياحة البيئية.

تحتاج السياحة البيئية في العراق إلى عملية تخطيط تنموي؛ من أجل إنشاء المشروعات السياحية التي من المفترض أن يشارك فيها القطاع الخاص. وتبدأ عملية التخطيط التنموي في تحديد المناطق المؤهلة لتكون مناطق سياحية بيئية تجلب السياح؛ وبعد تحديد تلك المناطق -مثل هور الحمار- يعمل القطاع الخاص على تفزيذ المشاريع المفترضة.

ولكن هناك مجموعة من الخدمات التي ينبغي توافرها قبل قيام القطاع الخاص بأي نشاط، وتشمل ما يأتي:

1. طرق النقل: إنشاء الطرق الرئيسية والفرعية السليمة والأمنة إلى مراكز المناطق السياحية، وتصميم وسائل نقل مناسبة مثل القوارب والممرات والجسور الصغيرة في تلك المناطق.
2. الطاقة الكهربائية: وتبقى معضلة توفير الطاقة الكهربائية أساسية في تقديم الخدمات السياحية.
3. الصرف الصحي: اتباع سياسة صحية ملائمة في تصريف المياه عبر شبكة من الأنابيب التي تستخرج المياه من جميع المراكز السياحية، وألا تسبب حالات تلوث أو تراكمًا للنفايات.
4. مياه الشرب: توفير مياه الشرب الصحية لوحدات المراكز السياحية مثل: الفنادق، والمطاعم، والمحال التجارية.
5. شبكة الاتصالات: ينبغي تعطية المراكز السياحية بشبكات الاتصالات والفضاء الإلكتروني، لما لها من أهمية في الحياة اليومية ولاسيما في الحالات الطارئة.

وهناك جملة من الخدمات العامة التي لا بد من توافرها في المراكز السياحية:

1. الفنادق الصغيرة والمتوسطة: التي تتتألف من مكتب استقبال وصالة وغرف مجهزة بحمامات خاصة والمساعدات الأولية والصيانة، وأن تكون الفنادق قرية من المطاعم والمحال التجارية. وفي مثال الأهوار، يجب أن يكون هناك مرسى للقوارب التي تعد ضرورية لنقل السائح عبر إدارة الفندق.

2. قرى سياحية ذات وحدات سكنية منفصلة تحتوي على العديد من المباني المصممة حسب الوضع الاجتماعي التي توفر العزلة السكنية للعوائل المزودة بتجهيزات كاملة للسكن.

3. تولي شركات أمن خاصة مهمة سلامة الفنادق والوحدات السكنية بالتعاون مع المؤسسات الأمنية الحكومية، بمعنى توظيف حراس خاص تابع لشركة أمنية في كل وحدة سياحية.

4. تولي المكاتب السياحية مهمة إعداد كل ما يلزم من عناصر تجعل المشروع السياحي ناجحاً مثل: خدمات الحجز، ودفع الرسوم، والخدمات الطبية، والتنظيف، والخدمات الترفيهية، وألعاب الأطفال.

5. تولي مؤسسة خاصة لإعداد للمهرجانات والفعاليات الفنية والرياضية التي تتناسب والظروف البيئية. وفي مثال الأهوار، وركوب القوارب، وصيد الأسماك، وصيد الطيور، وتقديم عروض تراثية تهتم بنحو رئيس بالتقاليد الثقافية للحياة في الأهوار. ويرى الباحث أن هذه المشاريع لا يمكن أن تنجذ إلا برؤية حكومية متكاملة تتضمن الآتي:

أولاًً: تشجيع الاستثمارات في القطاع السياحي بإعداد خبراء الحكومة دراسة عن الاستثمارات السياحية وحماية حقوق المستثمرين، وكيفية تحسين الخدمات العامة المشار إليها آنفاً في تلك المناطق.

ثانياً: إنشاء البنية التحتية وتطويرها: إن تكثيف البنية التحتية هو مسؤولية الحكومة بإنشاء الطرق وشبكات الطاقة الكهربائية والمياه والصرف الصحي والمراكز الطبية المتوسطة الحجم.

ثالثاً: ينشئ القطاع الخاص الفنادق والمطاعم والقرى السياحية والمراكز الترفيهية والمراكز الطبية

الصغيرة، مع وجود شركات أمنية خاصة تتولى مراقبة الوحدات السياحية.

رابعاً: الترويج والتسويق السياحيين: يتولى القطاع الخاص مهمة التسويق للنشاط السياحي وجلب السياح.

خامساً: حماية البيئة: يقع على عاتق المؤسسات الأمنية مع قطاع السياحة مسؤولية حماية البيئة من التلوث وحماية الأسماك والطيور والحيوانات.

إن وضع رؤية وطنية من قبل الحكومة بالتعاون مع المنظمات الدولية وتحديد ميزانية خاصة لتأهيل المناطق السياحية البيئية، بإنشاء البنية التحتية وتنظيم وتشجيع الاستثمار سوف يساعد في بناء قطاع سياحي متقدم في العراق⁽²⁰⁾.

ثالثاً: السياحة الثقافية

يُزخر العراق بشروة عظيمة من الواقع السياحية الثقافية التاريخية التي تعود إلى حقب مهمة في تاريخ العراق القديم والحديث؛ مما يؤكد أهميتها التراثية ورسوخ قدمها في التاريخ. وتعد تلك المواقع من الموارد السياحية التي ينبغي استثمارها بعناية فائقة؛ لأنها تحذب العديد من السياح المهتمين بالجانب الثقافي والتراصي، وهو نوع له جانب اقتصادي مهم ضمن أنواع السياحة الموجودة بالعراق.

واعتماداً على ذلك، فإنه ينبغي لوزارة السياحة العمل على تحديد الواقع الثقافية وتطويرها وتحقيقها كونها بيئة سياحية خاصة، تساعد في التنمية الاقتصادية للبلاد، وفي تنمية المناطق السكانية القرية منها. ولا يمكن القيام بالتنمية السياحية إلا من منهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص بعد تحديد إستراتيجية عامة لتنمية السياحة الثقافية.

إن الواقع السياحية الثقافية هو كل ما شيدته الأمم السابقة من مدن وقرى ومباني ذات قيمة أثرية أو عمرانية أو ثقافية، ويمكن تصنيفها لما يأتي:

1- المباني التراثية ذات الأهمية التاريخية والأثرية التي تحتوي على الزخارف والكتابات القديمة. وتبين الإحصاءات أن هناك نحو (1800) مبنى تراثي مسجل في دائرة التراث في محافظات بغداد، والبصرة، ونينوى، والنجف، وكربلاء، وكركوك، تضررت نسبة كبيرة منها بنحو واضح بسبب العوامل الطبيعية والمياه الجوفية والانفجارات⁽²¹⁾.

وتوجد في مدينة بغداد مباني كثيرة تعود إلى القرن الخامس عشر وما قبله خاصة بالتراث العباسي، وهناك مبانٍ تاريخية عمرها أكثر من (100) عام من التراث الحديث وهي جزء مهم من تراث بغداد، وقصور ومنازل قديمة في البصرة، والموصى، وكركوك، وغيرها من المناطق. فضلاً عن الخانات القديمة المهددة بالسقوط.

ولا بدّ من الإشارة إلى بيوت الرواد من الأدباء والفنانين المعروفين مثل: بيت الشاعر محمد مهدي الجواهري، والشاعر بدر شاكر السياب في البصرة وغيرها. فاختفاء هذا التراث العظيم يعني خسارة كارثية لمدينة بغداد والمدن الأخرى التي اشتهرت بموبيتها عبر تلك المواقع والشخصيات.

٢- البلدات والقرى التراثية التي لها أهمية تاريخية وأثرية سواء من صنع الإنسان أو الطبيعة. ويبلغ عدد المواقع الأثرية في العراق أكثر من 12 ألف موقع تعود لمختلف العصور التاريخية، حسب دراسة مؤسسة الشرق في جامعة شيكاغو الأمريكية. وركزت الدراسة في المدن الأثرية ذات الشهرة العالمية التي تحوي كنوزاً وآثاراً ثمينة، تعرض بعضها للسرقة والتدمير وما تزال أخرى عرضة للمخاطر⁽²²⁾.

ومن أهم هذه المواقع السياحية الأثرية: (أور، وغمود، ونيبور، وإيسن، وبابل، ونبيوى، وآشور، وأوروك). ومراجعة تاريخ هذه المواقع نجد أنها موغلة في القدم؛ على سبيل المثال: كانت أور -التي تقع على بعد 17 كيلومتراً جنوب شرق مدينة الناصرية في جنوب العراق - عاصمة للسموريين، ومسقط رأس النبي إبراهيم الخليل -عليه السلام- الذي ولد فيها في القرن التاسع عشر قبل الميلاد. ومن أشهر مبانيها الباقيّة معبد الرقورة المؤلفة من عدة طبقات.

أما نيبور فقد كانت عاصمة دينية للسموريين والبابليين وهي الآن في مدينة (عفك) على بعد (170) كيلومتراً جنوب بغداد. وتشتهر نيبور بزورتها الشهيرة الموجودة فوق تل ترابي. وعلى مسافة (24 كيلومتراً) جنوب مدينة عفك، هناك بقايا مدينة إيسن التي تعاقب على حكمها سلالات من السموريين والبابليين.

ولعل بابل تعد الأكثر شهرة، ومن أشهر حكامها حمورابي في القرن الثامن عشر قبل الميلاد ونبخذ نصر في القرن الخامس قبل الميلاد. وتشتهر بابل بالعديد من الآثار، مثل المسرح البابلي، وأسد بابل الحجري، وأطلال الحدائق المعلقة، والقصور.

وهناك أوروك الواقعة على بعد (250) كيلومتراً جنوب بغداد من القرن الخامس قبل الميلاد،

فهي إحدى أهم المدن السومرية ومركز ديني كبير، ومن أشهر حكامها جلجامش صاحب الأسطورة المعروفة بملحمة جلجامش.

وكانت نمرود -التي تبعد (34) كيلومتراً جنوب الموصل- العاصمة الثانية لآشوريين، لكنها -للأسف- تعرضت للتدمير الكبير من قبل تنظيم داعش إبان مدة احتلاله لمحافظة نينوى. وما تزال نينوى تحضن آثار حضارات آشور، ومن شواهدها بلدة الحضر⁽²³⁾.

وهنا ينبغي تحديد برنامج خاص بالمباني التراثية والقرى الأثرية من أجل المحافظة على هذا التراث العثماني في العراق وتطويرها وتنميتها لتشمل كل المواقع التراثية والأثرية، عبر الخطوات الآتية:

- تنمية التراث العثماني وتأهيله وحمايته واستثماره سياحياً.
- تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنمية المواقع السياحية.
- إيجاد بيئة مناسبة في تلك المواقع لسكن تلك المناطق في الحصول على العمل.
- وبينجي اعتماد معايير لاختيار المباني التراثية التي تموّل من طريق:
 - معرفة أهميتها التاريخية.
 - قدمها.
 - شكلها المعماري.
 - مدى تعرضها للضرر.
 - كيفية الاستفادة منها سياحياً.
- إمكانية إقامة الفعاليات الثقافية المختلفة بالقرب منها.
- وجود المستثمرين الراغبين بالاستثمار الثقافي.

إن البرنامج الحكومي (المفترض) الخاص بالمباني التراثية والقرى الأثرية وبعد اعتمادها على معايير في اختيار المواقع السياحية، يمكن أن يمُول بعض المشاريع السياحية الصغيرة والمتوسطة عبر مجموعة من الشروط والضوابط الصارمة، وإعداد المستثمرين دارات في الجدوى الاقتصادية وخطة عمل المشروع.

رابعاً: السياحة الدينية

على وفق الأرقام الرسمية لوزارة السياحة العراقية، فقد بلغ عدد السياح الذين دخلوا البلاد عام 2017 إلى خمسة ملايين لإجراء الزيارات الدينية والأثرية، ويزور أغلبهم مرقد الإمام الحسين بن علي، والعباس بن علي -عليهم السلام- في مدينة كربلاء المقدسة ذات الرمزية الخاصة عند المسلمين الشيعة، وأيضاً مرقد بقية الأئمة مثل الإمام علي بن أبي طالب -عليه السلام- في مدينة النجف الأشرف، والإمامين موسى بن جعفر الكاظم، ومحمد بن علي الجواد -عليهم السلام- في بغداد، والإمامين علي بن محمد الهادي، والحسن بن علي العسكري -عليهم السلام- في سامراء⁽²⁴⁾.

وفي بغداد يوجد العديد من أضرحة أئمة المسلمين وفي مقدمتهم ضريح الإمامين موسى الكاظم ومحمد الجواد -عليهما السلام-، وضريح الإمام أبي حنيفة النعمان والإمام أحمد بن حنبل. وفضلاً عن الأئمة، هناك مرقد لأنبياء مثل نبي الله يوشع أحد أحفاد النبي يعقوب، ومرقد للصحابية مثل سلمان الفارسي، وعبد الله بن جابر الأننصاري، وحذيفة بن اليماني بالمدارس. ومن أضرحة أئمة الصوفية، ضريح الشيخ عبد القادر الجيلاني، والشيخ معروف الكرخي، ومنصور الحاج، ورابعة العدوية (البصرة). ويذكر المؤرخون وجود قبور شخصيات تأريخية وثقافية مثل الشاعر أبي نواس.

وتضم بلدة الكوفة بالقرب من مدينة النجف ضريح النبي هود، والنبي صالح، وضريح مسلم بن عقيل، وهانئ بن عروة، وشخصيات تأريخية إسلامية أخرى. ويزور المسلمين الريديون من اليمن مقام الإمام زيد بن علي في الكوفة. ويقع مسجد السهلة في الكوفة أحد أكبر المساجد التي شُيدت خلال القرن الهجري الأول، وما زال أثراها وذكراها خالداً إلى الآن لما لها من آثار دينية.

ويقع ضريح النبي ذي الكفل في بلدة الكفل بين النجف وبغداد، وإلى جانب مرقد النبي ذي الكفل وتحت البناء نفسه يرقد خمسة من الحواريين أصحاب النبي (ذي الكفل) متجمارين في قبورهم، ويعتقد اليهود أن هؤلاء هم الذين كتبوا كتاب التلمود في بابل بعد إحراق جيش نبوخذنصر التوراة عند غزوه للقدس في القرن الخامس قبل الميلاد.

إن كثرة عدد المناسبات الدينية الإسلامية المرتبطة بتاريخ هجري ثابت كل عام التي تصل إلى ثلاثة مناسبة، بدءاً من الأول من محرم، ثم عيد الغدير الأغر، ثم في مناسبات شهر صفر، وربيع الأول إلى نهاية السنة، تجعل من السياحة الدينية سياحة مستمرة طوال السنة وفي مناطق مختلفة من العراق؛ مما يتيح الكثير من فرص العمل المتنوعة.

ولكن لا توجد إحصاءات دقيقة من الجهات السياحية الرسمية عن السياحة الدينية، بل إن وزارة السياحة تركت الأمر على عاتق المؤسسات الأخرى لجمع البيانات الخاصة بالشأن السياحي، مثل: وزارة الداخلية، ومجالس المحافظات، وهيئة الأوقاف.

وعند مراجعة القطاع السياحي الديني يتضح جلياً عدم وجود رؤية أو استراتيجية في استثمار هذا القطاع الذي يشهد زيارة ملايين السياح الأجانب إلى عدة مدن عراقية خلال أوقات مختلفة من السنة. وهو ما بات واضحاً في الهوة الشاسعة بين المردود الاقتصادي للسياحة الدينية وأعداد السياح.

وعلى وفق مؤشرات دراسة بحثية لجامعة القادسية فإن السياحة الدينية قد تفوقت على بقية أنماط السياحة الأخرى بنسبة (80%)، تليها السياحة الأثرية والثقافية بنسبة (15%)، وسياحة الأعمال بواقع (5%)، وهنا نتحدث عن السياحة الدينية الخاصة بال المسلمين الشيعة، فيما لا توجد رؤية لتبني سياحة دينية تخص المسلمين الصوفيين، ومن يرغب بزيارة ضريحي الإمامين أبي حنيفة وأحمد بن حنبل، أو الزيارات الدينية المسيحية إلى أور مسقط رأس النبي إبراهيم وبقية المناطق المقدسة في وادي الرافدين⁽²⁵⁾.

وعلى وفق بيانات المجلس العالمي للسياحة والسفر لعام 2017، يعمل في قطاع السياحة العراقي نحو (544) ألف شخص بنحو مباشر وغير مباشر، مع عائدات من السياحة الدينية تقدر بـ 5 مليارات دولار وهو ما يشكل نسبة (3%) من إجمالي الناتج المحلي⁽²⁶⁾.

وبحسب دراسة بحثية عن مدينة كربلاء المقدسة التي تشهد أكبر نسبة من السياحة الدينية في السنة ولاسيما في مناسبة الأربعين، يمكن تصنيف السياح الدينيين ثلاثة أصناف:

- المليون: وهم العراقيون الذين يشكلون نسبة (90%) من مجموع السياحة الدينية.
وتتراوح مدة بقائهم في كربلاء ليوم أو يومين.

- السياح العرب: ويشكلون نسبة (2%).
- السياح الأجانب: ويشكلون نسبة (8%).

وتتراوح مدة بقاء العرب والأجانب بين 3 - 7 أيام. وتشير الإحصائيات إلى أن عدد السياح الدينيين إلى كربلاء عام 2017 بلغ عشرين مليون، منهم ثلاثة ملايين سائح أجنبي وعربي بحسب الأرقام التي أعلنتها الحكومة المحلية في محافظة كربلاء لعام 2017⁽²⁷⁾⁽²⁸⁾.

وقد انخفضت أعداد الزوار الإيرانيين إلى مدينة كربلاء في العام 2018، بسبب العقوبات الأمريكية وتأثيرها على هبوط قيمة العملة الإيرانية. بيد أن مناسبة الأربعين لعام 2018 شهدت حضوراً قوياً للسياح الإيرانيين، وذكر المركز الإعلامي الخاص بزيارة الأربعين في محافظة كربلاء، أن مليون ونحو (645) ألف زائر أجنبي وعربي دخلوا العراق للمشاركة في زيارة الأربعين لعام 2018⁽²⁹⁾.

وأشار الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن عدد الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي في العراق (ما عدا إقليم كردستان) بلغ (1618) وحدة سياحية لسنة 2017، بنسبة زيادة بلغت (9%) مقارنة بسنة 2016. وأن تلك الزيادة جاءت بالدرجة الأولى في محافظة كربلاء بنسبة (46.8%)، ثم محافظة بغداد بنسبة (22.5%)، تليها محافظة النجف بنسبة (22.1%)، ثم محافظة البصرة بنسبة (3.2%)، وأن القطاع الخاص تبني نسبة (99%) من هذه الفنادق والمجمعات السياحية⁽³⁰⁾.

وأشار الجهاز المركزي للإحصاء أيضاً إلى أن الفنادق الممتازة ذات فئة (خمس نجوم) شكلت نسبة (1%) فقط من الفنادق من مجموع خمسة عشر فندقاً في العراق منها سبعة فنادق في بغداد وثلاثة في البصرة. بينما شكلت فنادق الدرجة الأولى ذات الفئة أربع نجوم نسبة (1%)، وفنادق الدرجة الثانية (ثلاث نجوم) نسبة (20.%)، والدرجة الثالثة فئة نجمتين نسبة (24.%)، والدرجة الرابعة فئة نجمة واحدة نسبة (19%), أما فنادق الدرجة الخامسة (الشعبية) نسبة (35%).⁽³¹⁾

وгин النظر إلى مدينة كربلاء كأنموذج للمدن السياحية في العراق نجد أنها تمتلك نقاط قوة باحتضانها للعتبات المقدسة، ووجود تخصيص مالي من الدولة، ومن إدارة العتبات المقدسة للمساعدة في إدارة المناسبات المهمة، فضلاً عن وجود ملاك متخصص، وكلية سياحة في جامعة

كرباء، والأهم المشاركة الشعبية التطوعية في خدمة السياح الدينين في مناسبة الزيارة الأربعينية التي تشهد دخول معظم الزائرين الأجانب والعرب.

لكن نقاط الضعف تكمن في قلة أعداد الفنادق المطاعم؛ بسبب عدم تفعيل قانون الاستثمار، وعدم التنسيق بين الجهات ذات الصلة بالسياحة، وضعف البنية التحتية من شبكات المياه والصرف الصحي والطاقة الكهربائية وشبكة المواصلات.

وإن الدراسة البحثية الخاصة بالسياحة الدينية في مدينة كربلاء المقدسة، توصلت إلى استنتاجات مهمة، هي⁽³²⁾:

1. عدم وجود هيئة خاصة بالسياحة الدينية تشرف على تنظيم هذا النوع من السياحة.
2. تعارض الصالحيات بين الإدارات المختلفة، وعدم وجود مركزية في اتخاذ القرار.
3. سوء التخطيط العمراني في المنطقة الخاصة بالزائرين التي تضم المراقد المقدسة، أو المناطق القريبة منها.
4. الصعوبات الكبيرة في تطبيق قانون الاستثمار، والبيروقراطية، وظاهرة الفساد الإداري في مؤسسات الدولة.
5. ضعف البنية التحتية التي أشرنا إليها آنفاً من شبكات المياه، والصرف الصحي، والطاقة الكهربائية، والنقل.
6. ضعف مستوى الخدمات المقدمة في المطاعم والفنادق على الرغم من الأسعار العالية.

الاستنتاجات والتوصيات:

ما سبق ذكره بالدراسة يمكن القول: إن السياحة في العراق بأصنافها كافة (الترفيهية، والبيئية، والثقافية، والدينية) تمتلك مقومات كبيرة للنجاح ودفع الجذب السياحي. فضلاً عن وجود العتبات المقدسة التي تشكل حالياً الغالبية العظمى من قطاع السياحة في العراق، وهناك موقع كثيرة يمكن استثمارها في الاستجمام والترفيه وزيارة المواقع الأثرية، والتاريخية، والمتحف. وينبغي تبني سياسة لتطوير السياحة البيئية التي تضم سياحة المغامرات، والسياحة إلى الصحراء، والمؤتمرات، والمهرجانات.

لكن قطاع السياحة العراقي يواجه أربعة معوقات تشكل تحديات للحكومة العراقية، هي:

أولاًً: التشريعات القانونية في حماية التراث والاستثمار وآليات تنفيذها.

ثانياً: البيروقراطية والفساد الإداري في مؤسسات الدولة.

ثالثاً: البنية التحتية والفنادق والمطاعم ودور التسلية.

رابعاً: التخطيط العمراني للسياسة السياحية.

ويمكن تنمية قطاع السياحة في العراق من طريق الآتي:

- إصدار تشريعات خاصة لإحياء التراث العراقي ولاسيما في بغداد التي تشهد تأكل المباني التراثية.

- الحفاظة على المعالم والمقومات السياحية، والبيئية، والطبيعية، والثقافية، والتاريخية، وإعادة تأهيلها، وصيانتها بمحفوٍ دائم.

- رسم صورة واضحة عن الفرص المتاحة، وأنواع السياحات المرغوبة من قبل السياح، ولاسيما المحليين منهم الذين يشكلون نسبة كبيرة وأساسية في تطوير القطاع السياحي.

- تبيان مواطن الضعف والبناء على نقاط القوة الموجودة، والاستعانة بها في رسم أي خطة مستقبلية أو استراتيجية.

- تنوع المنتج السياحي المعروض عبر المناطق السياحية المختلفة بما يؤمن إقامة صناعة سياحية متطرفة تقوم بدورها بتأمين فرص عمل تشارك بمحاربة الفقر وتحدى من البطالة.

يعتمد تطوير السياحة على تنمية دائمة للم المنتجات السياحية الموجودة وابتكار منتجات سياحية جديدة، التي تشير الرغبة بالسفر، وتنمية المهارات والقدرات التعليمية والتدريلية للعاملين في القطاع السياحي والفندقي، والأخذ بمعايير الجودة العالمية المتعلقة بالقطاع السياحي والفندقي، وإيجاد وسائل تسويقية جديدة.

وعند مراجعة تجارب البلدان الأخرى في الاستثمار بالقطاع السياحي -مصر مثالاً- نرى في

قانون الاستثمار المصري يعُد نقلة نوعية لتحفيز الاستثمار وتشجيعه سواء للمستثمرين الأجانب أو المحليين، وتوفير الحماية للمستثمر من الواقع تحت طائلة السيطرة الحكومية عبر حزمة قوية من المواد والإجراءات المحفزة على الاستثمار، منها تطبيق نظام الشباك الواحد الخاص بمنح التراخيص للمستثمرين؛ تفادياً لسقوط المستثمر في دوامة البيروقراطية، والمساواة بين المستثمرين، ومنح حوافز للاستثمار في المناطق النائية والفقيرة⁽³³⁾.

ويحتاج العراق إلى تطبيق نظام «الشباك الواحد» لشؤون الاستثمار؛ بحيث يمكن أن تنتدب جميع مؤسسات الدولة موظفاً عن كل مؤسسة، ويكون موجوداً بمقر مركز الاستثمار ليؤدي عملية التنسيق بين مؤسسة الاستثمار ومؤسساته التي يعمل لحسابها. والغاية من تأسيس ذلك المركز القضاء على قضيبي البيروقراطية والفساد الإداري اللتين تشكلان أهم عوائق الاستثمار.

وبعد الاستقرار الأمني في العراق، تتمثل الخطوة الأولى لتهيئة المناخ الناجح للاستثمار في تشريع القوانين ذات الاختصاص، ووضع الآليات الناجحة التي تحول المناخ الاستثماري من طارد إلى جاذب. ويحتاج القانون الاستثماري العراقي إلى التعديل لجذب مشروعات الاستثمار، كما هو الحال في القانون المصري الذي منح الأرض بالمجان مع تخفيض في أسعار الطاقة، وإعفاء من الضرائب لمدة (10) سنوات. وينبغي تقديم حوافز خاصة للمشروعات الاستثمارية تتمثل في خصم (بنسبة ما) من التكاليف الاستثمارية في المناطق السياحية الأكثر احتياجاً للتنمية.

وينبغي للحكومة إلزام الشركات الاستثمارية بالإنفاق في مجالات اجتماعية (من نسبة من صافي دخل المشروع) بحيث تخصص من الضريبة السنوية، مثل الصحة، وحماية البيئة، والتعليم المهني والبحوث العلمية، والتنمية الاجتماعية والثقافية⁽³⁴⁾.

إن المباني العراقية التراثية -ولا سيما في مدينة بغداد- تخطف الأنظار بجمالها العماري وموقعها في الميدان القديمة، لكن في السنوات الأخيرة تعرضت بعض تلك المباني التراثية إلى الهدم وإزالتها للأبد من سجل التراث العراقي.

وهنا، ندعو إلى إجراء بعض التعديلات على القانون المنظم لهدم المباني والمنشآت غير الآيلة للسقوط والحفاظ على التراث العماري، من أجل تعديل واستحداث بعض التعريفات للمباني التراثية التي تم تسجيلها بسجلات المباني ذات الطراز العماري المائز.

ويعكس نشاط السياحة الدينية فقط التجاهل الحاصل في الأنواع الأخرى للسياحات، وإذا كانت السياحة الدينية قد نجحت في جذب ثلاثة ملايين سائح أجنبي سنوياً، فإن الاستثمار الحكومي والخاص في الأنواع الأخرى من السياحات قد يجذب ملايين من الداخل والخارج؛ بما يحقق نسبة جيدة في إيرادات الموازنة العامة للدولة العراقية. وغنى عن القول ما سيوفره هذا القطاع من فرص عمل وحركة اقتصادية تفوق واردات الضرائب، والتعريفات الجمركية.

المصادر:

(١) كتاب بابل والتوراة، الأب سهيل قاشا، www.ssnp.info.

(٢) [www.worldatlas.com / Iraq](http://www.worldatlas.com/Iraq)

The Marshlands of Iraq Inscribed on UNESCO's World Heritage List, unesco.org (٣)

(٤) السياحة في العراق .. إهمال البديل الاقتصادية، fcdrs.com

(٥) سياحة السليمانية: ارتفاع نسبة السياح الوافدين 40%، nrttv.com

(٦) السياحة في تركيا احصائيات وأرقام، safaraq.com

(٧) السياحة الترفيهية وتطور مدن الألعاب في تركيا، turkey-post.net

(٨) ملاهي «فيالاند» الأكثر ازدحاماً أيام العيد، turkpress.co

(٩) الفوائد الاقتصادية لمشروع «ديزني لاند» في مرسى مطروح، akhbarak.net

(١٠) رجل الأعمال الذي جنى المليارات من «عمل» الأطفال، bbc.com

(١١) تدشين منتجع (المها) أول مشروع بيئي في الإمارات، albayan.ae

(١٢) «ذا فيلادج».. قرية سياحية كاملة متکاملة، aawsat.com

(١٣) عين التمر العراقية: واحة اليابس وعروض الصحراء، alquds.co.uk

(١٤) هور الحمار، iraqi-marshlands.mowr.gov.iq

(١٥) تفتقر للخدمات السياحية والاهتمام .. تأخر إطلاق التخصيصات المالية يهدّد انضمام الأهوار للتراث العالمي، iraqiwomensleague.com

(١٦) العراق يغص بالأطباء الجدد، ومرضاه يتسابقون للعلاج في الخارج، yaqein.net

(١٧) مؤشرات البيئة، الجهاز المركزي للإحصاء، <http://cosit.gov.iq>

(١٨) العراق يغص بالأطباء الجدد، ومرضاه يتسابقون للعلاج في الخارج، yaqein.net

(١٩) واسط تبحث إنشاء مستشفى في المحافظة بـ قادر هندي وهذه هي التخصصات المقترحة، alghadpress.com

The Management of the Marshes of Thigar Governo- (٢٠)
rate in the South of Iraq, omicsonline.org

(٢١) حملة لإنقاذ المباني التراثية بالعراق، aljazeera.net

(٢٢) أهم المواقع الأثرية العراقية، aljazeera.net

(٢٣) المصدر السابق.

(٢٤) خمسة ملايين سائح يزورون العراق سنويًّا، alsumaria.tv

(٢٥) السياحة الدينية في العراق: الواقع والمستقبل، bayancenter.org

(٢٦) أزمة تضرب السياحة الدينية في العراق بسبب العقوبات على إيران، france24.com

(٢٧) السياحة الدينية وسبل تنظيمها بنظور استراتيجي: دراسة حالة محافظة كربلاء، t3ath.com

(٢٨) الفرات الأوسط: عدد الزوار الأجانب 3 مليون وندعو لإنشاء طرق حولية ومجسراً لكربلاء، alsumaria.tv

(٢٩) مليون وأكثر من 645 ألف زائر أجنبي وعربي لإحياء الأربعينية في كربلاء، aliraqnet.net

(٣٠) المركزي للإحصاء: زيادة أعداد الفنادق بالعراق والخمس نجوم تشكل 1%， [maria.tv](http://alsu-maria.tv)

(٣١) المصدر السابق.

(٣٢) السياحة الدينية وسبل تنظيمها بنظرور استراتيجي: دراسة حالة محافظة كربلاء، -
mob-t3ath.com

(٣٣) التنمية في العراق - دواع لتشريع قانون جديد للاستثمار، bayancenter.org

(٣٤) المصدر السابق.